http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1351) السنة السادسة - الخميس (23) تشرين الاول 2008

تراجع الانتاج الزراعـــي والحيـــواني .. خطر يحدق با لامن الغذائي الوطني

كاظم موسى

يعد العراق من الدول الغنية لما تحوي اراضيه من خيرات طبيعية منوعة خصبة ومياه وفيرة وخبرات متراكمة .لكن تراجع الانتاج الزراعي والحيواني بشكل كبير امسى مدعاة قلق متزايد . اذ كان من المفترض ان يكون العراق في طليعة البلدان ذات الاقتصاد الزراعي المتقدم ، بشكل يجعله يعتمد على موارد تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية بدرجة كبيرة . بدلا من استيرادها من بلدان لاتتمع اراضيها بالمزايا التي تميز ارض العراق .فالعراق عرف عبرالازمنة بارض السواد لازدهار الزراعة فية وطغيان اللون الاخضر علىتلك الاراضي حد تشابك العروق . الى حد جعله عبر الازمنة محط انظار الطامعين والغزاة فقبل ظهور النفط الى الوجود . لم يميز العراق عن غيره من البلدان سوى ازدهار الزراعة على ارضه برغم الظروف القاسية التي مرت بالعراق بشكل متكرر كالغزو والاحتلال الاجنبي والكوارث الطبيعية الا ان الانتاج الزراعي والحيواني كان يفوق الحاجة الفعلية للسكان قبل سنوات ليست بالطويلة من التاريخ المعاصر بشكل كبير اذ كان مدعاة للتصدير والحصول على مورد مالي كبير يوجه لتطوير قطاعي الزراعة والانتاج الحيواني لقد بدا تراجع الانتاج الزراعي والحيواني اواسط ستينيات القرن المنصرم صعودا الى يومنا الراهن وظهرت الحاجة الى استيراد المحاصيل الزراعية بشكل متزايد مع مرور الايام الى الحد الذي جعل الاعتماد على استيراد فقرات المحاصيل الزراعية امرا لايمكن الاستغناء عنه وفي المقدمة منها الحنطة والشعير والرز لكون الانتاج المحلي من هذه المحاصيل لايمثل سوى ١٠ ٪ من الحاجة الفعلية فهذه المحاصيل الستراتيجيه تشكل صمام الامام لنظام الامن الغذائي الوطني هناك عدة اسباب ادت الى هذا الحال تتلخص بالهجرة المستمرة من الريف الى المدينة حيث انخفضت اعداد الايدي العاملة في القطاع الزراعي بشكل كبير نزولا الى نسبة ٢٠٪ من مجمل سكان العراق بعد أن كانت النسبة ٦٠٪ في ستينيات القرن الماضي وهذا انخفاض كبير وخطير واذا استمر الحال على هذا المنوال فالامن الغذائي الوطني سيكون في موضع تهديد جدي ويندر بتلاشي معالم الزراعة هذا الى جانب امتهان كم كبير من المزارعين لمهن اخرى وتحسن دخول كم كبير منهم جراء ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية بشكل انعكس سلبا على الانتاج الزراعي اما العوامل الاخرى التي ادت الى هذا التراجع فتتمثل بفقدان مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة بفعل ارتفاع نسبة الملوحة في التربة والتصحر وقلة استخدام وسائل الري الحديثة والارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار المستلزمات الزراعية كالاسمدة والبذور والمبيدات الزراعية فالمزارع الذي كان يشتري حاجته من البذور بمبلغ ٢٠٠الف دينار امسى يدفع اضعاف هذا المبلغ للحصول على الكمية نفسها من البذور فبعض انواع البذور ارتفعت اسعارهابنسبة ١٠٠٠٪ وجميع تلك البذور مستوردة اذ لايوجد في العراق سوى مشروع صغير واحد لانتاج البذور يعاني مشاكل جعلته شبه معقد وهذا الحال ينطبق على الاسمدة والمبيدات الزراعية ومستلزمات الزراعة المحمية الى جانب افتقار القطاع الزراعي الى الدعم الحكومي بشكل فعال ناهيك عن الاهمال لفترة طويلة الى جانب افتقاد القطاع الزراعي الى المكننة يشكل ملحوظ والاعتماد على العمل اليدوي الفردي في الغالب بدلا عن العمل الجماعي الذي يتمثل بمجاميع التعاونيات الزراعية والمزارع الواسعة والتي بأمكانها توفير امكانيات اكبر من الامكانات الفردية لصالح كم ونوع الانتاج الزراعي وهذا الحال معمول به في اغلب دول العالم الى جانب العمل وفق صيغة شركات الانتاج الزراعي كبيرة الحجم كل تلك الاسباب التي ادت الى تراجع الانتاج الزراعي في العراق دفعت بالحاجة الى اعتماد استيراد المنتجات الزراعية الى الظهور في الواجهة بشكل مؤثر ومتزايد واصبح المستهلك يتحمل نفقات خزن ونقل تلك المنتجات عبر تصاعد الكلف النهائية لها التي تضاف على الاسعارالتي ترتفع عبر تعدد الرسوم المفروضة عليها وتعدد حلقات الوساطة والنهم المادي وغياب الربح السريع لدى المتعاملين بالمحاصيل الزراعية اذ تتضاعف اسعار المنتجات الزراعية عند انتقالها من اسواق الجملة (العلاوي) الى باعة المفرد ولايخفى على احد تأثير تراجع الانتاج الزراعي على الانتاج الحيواني الذي يتحول هو الاخر صوب الاستيراد وانحراف الطلب نحو مستوردات اللحوم والاسماك والمنتجات الاخرى رديئة النوعيات منخفضة الاثمان وازاء هذا الحال لابد من التصدي للتراجع الكبير باتخاذ جملة من الاجـراءات قيد التنفيذ تتلخص باعادة هيكلة الانشطة الحكومية السائدة في القطاع الزراعي وقطاع الانتاج الحيواني وتسهيل وتبسيط اجراءات الدعم الحكومي وفق صيغة مجانية كم من الخدمات المتمثلة بصيانة المكائن والمعدات الزراعية للمزارعين ودعم اسعار البذور والاسمدة ومستلزمات الانتاج ودعم تأسيس مشاريع تعاونية للانتاج الزراعي والحيواني وتأسيس شركات متخصصة تاخذ على عاتقها مهمة بناء قاعدة انتاج رصينة تتبع وسائل الانتاج الحديثة وتساهم في سد الحاجة المحلية من المنتجات الزراعية والحيوانية ضمن المدى المنظور وصولاً الى مرحلة الاكتفاء الذاتي الذي سيضمن توفير مبالغ مالية طائلة يوجه كم منها صوب دعم قطاعات الزراعة والانتاج الحيواني ويدفعها نحو التطور والارتقاء ومن ثم التأسيس لقاعدة تصدير تلك المنتجات بشكل يتيح الحصول على موارد مالية كبيرة الى جانب ضمان عدم اهتزاز الامن الغذائي.

من الواقع الاقتصادي

سدود صغيرة.. ومـــشروع كـــــبير

هادي طعمة

انهت الدوائر المعنية في وزارةالموارد المائية اجراءاتها قبل ايام بعقد عدد من الاتفاقات مع شركات عا لمية لانشاء السدود والمشاريع الاروائية . ما يلفت الانتباه ويثير الانشراح- برغم ما يبدو من مفارقة- ان هذه السدود ليست كبيرة ولا تصنف في خانة السدود المتوسطة كذلك ، بل بكونها صغيرة ، وصغرها لايصرف الذهن الى الاستهانة بها ،بقدر ما يثير من انشراح مبعثه الحرص على استغلال كل مجال ملائم لانشائها لتوفير الياه للزراعة وللاستعمالات البشرية خصوصاوتجنيب المواطنين الوقوع في ضائقة النقص(الشحة)التي تضيق الحياة على الانسان والنبات والحيوان ..كون هذه السدودخمسة ،موزعة في انحاء مختلفة من كردستان يجعلها-برغم صغرها-على حسب تصنيف وزارة الموارد المائية ،ذات جدوى اقتصادية للمناطق المتفرقة التي تقام فيها ،وهذا ايضا باعث آخر يثير الغبطة الى جانب الانشراح بهذه السدود الخمسة التي تعد كبيرة في ذاتها وفي الحرص على اقامتها في اي مكان يتيح لها المجال .

وكونها في كردستان ومناطقها ذات تضاريس وتكوينات ارضية ملائمة خلافا لغالبية اراضي العراق الاخرى التي لاتصلح لاقامة سدود مماثلة ،لايعني اهمال اراضي هذه المناطق الشاسعة وحرمان الملايين من سكان محافظاتها وبخاصة الجنوبية من موارد هذه الثروة العظيمة للحياة

فثمة في حوضي دجلة والفرات بدائل مهمة ،بل في الغاية من الاهمية ،لخزن كميات هائلة من المياه على امتداد النهرين في الاراضي السهلة المتاخمة لكردستان الى المصب في الجنوب،تضم اكثر محافظات العراق،وهي بالتاكيد لاتقدر بثمن،بقدر ماتثمن بمرد وداتها الانتاجية واقتصادات الحياة والعيش بعيدا عن العوز والحاجة .

فالطمي قد كون معوقات الخزن في حوضي النهرين وعرقل جريان مياههما،والامر الذي يفرض نفسه في ما نحن بصدده فرضا هو كري (حفر) حوضي النهرين بحيث يجعلهما-في اقل تقدير-بعمق ما كانا عليه من صلاح للنقل والتجارة الداخلية وحتى الدولية واغرى دولاكبيرة بتسييرتجارتها عبر مياهنا العراقية .فمشروع كبير كهذا –ولانقول عملاقا ،جدير بان يروي كل محافظات وسط العراق وجنوبه ،لكفيل بتشغيل مئات الالاف من الايدي العاملة ،وباستصلاح الاراضي السبخة ووقف التصحر .. وتربية الثرورة السمكية، والتقليل من نسبة تلوث المياه، وومنافع اخرى يضيق الموضوع بذكرها.

غير ان مايعوض عنها اجمالاً ان المياه من الثروات التي لايدرك قيمتها الكثير من الناس، الا حين يواجهون نقصانها وضائقاتها.

تقدير-بعمق ما كانا عليه من صلاح للنقل والتجارة الداخلية وحتى الدولية واغرى دولاكبيرة بتسييرتجارتها عبر مياهنا العراقية .فمشروع كبير كهذا –ولانقول عملاقا ،جدير بان يروي كل محافظات وسط العراق وجنوبه

قطـــــاع الخـــــدمات والدور المـــطلوب

بغداد / حسين عبد الكريم

ظل قطاع الخدمات ملفاً ثقيلاً في يد الحكومة العراقية ، فعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية ان عام ٢٠٠٨ للأعمار والبناء ألا أن المتابع لتطوير قطاع الخدمات يجد أن نعمة الكهرباء التي لامسها المواطن العراقي على حد وصف عمار جميل هي أول الغيث الى المناطق الساخنة لتطوير هذا القطاع الحيوي ، وبين أن مناطق غرب بغداد لم تكن يصلها الكهرباء سابقاً أكثر من ٣ ساعات يومياً ، لكننا فوجئنا في أيام العيد السعيد وإذا بالكهرباء تصل الى أكثر من ٢٠ ساعة يومياً ، وتساءل جميل لماذا لم نحصل عليها في الأيام العادية بهذا المقدار؟ ، وبين ان المناطق الساخنة بعد استتباب الأمن هي بحاجة فعلية للخدمات.

لكن محمد حسن ، مهندس كهرباء بين أن لقطاع الخدمات حاجة الى تطوير واسع في قاعدته ، فهنالك الكهرباء والماء وشبكات الصرف الصحي والهواتف ... وهذه تعد من البنى التحتية للعيش المقبول وفق الحدود الدنيا لأي مجتمع محلي ، وبين ان العراق اليوم يحتاج الى تطوير قطاع الخدمات بصورة كاملة ، واشار الى نقطة مهمة هي ان اغلب عقود قطاع الخدمات ذهبت الى الاهتمام بأرصفة الشوارع الرئيسة سواء من حيث الحدائق او المتنزهات التي أقيمت أخيرا والتي تعد حاجة ثانوية قبل أشياء اخرى فهنالك حاجة لبناء شبكات الصرف الصحي وتبليط الشوارع وما نلاحظه من تنفيذ لايرتقي الى مستوى الـ ١٩ – ٣٣ ٪ من كمية المشاريع المعلن عن تنفيذها ، وتمنى ان تكون هنالك من لدن الحكومة العراقية متابعة مشاريع الصرف الصحي التي أقيمت مؤخراً من قبل الشركات العراقية.

لكن جبار احمد ، صاحب شركة مختصة بالأعمار قال أننا ألان نهدر العديد من الملايين في أعادة أعمار البنى التحتية التي بحاجة حقيقية الى أعادة تشييدها ، من جديد ، وبين ان حاجة العراق الآنية للأعمار تتجاوز الـ ١٥٠ – ١٨٠ مليار دولار وهذا رقم كبير لاتستطيع الحكومة تحمله وحدها وبين الحاجة الحقيقية الى فتح أبواب الاستثمار لإقامة مشاريع للكهرباء والطرق والجسور حالنا حال دول أوربا والشرق الأوسط.

في حين أكد محمد مكي مهندس استشاري ، أن الأداء الخاص بحملة الأعمار مازال لايرتقي الى المستوى المطلوب خصوصاً ان وخصوصاً في قطاع الخدمات ، واستغرب من مقدار مبالغ الاستيرادات التي صرفت لشراء بعض مستلزمات تطوير الطرق الفرعية داخل المناطق، وقال انه بالأحرى أقامة معامل عراقية وتشغيل الأيدي العاملة العراقية لإنتاج مثل هذه الحاجيات الأساسية لأعمار الطرق والجسور، المطلوب خصوصاً ان هنالك قدرة على توظيف شركات التصنيع العسكري السابقة في حملة الأعمار التي نتمنى ان تصل الى مراحل متقدمة عام ٢٠٠٩ .

الخبير الاقتصادي حسين الدخيل قال ان قطاع الخدمات هو القطاع الذي سيؤسس بصورة فاعلة لجذب الاستثمارات الأجنبية الى العراق ولابد من الاهتمام به لأنه المدخل الحقيقي لتنمية المنشودة مستقبلاً في عراقنا الحبيب ، وبين ان اغلب دول العالم تولي هذا القطاع ما يقارب الـ ٤٠ ٪ من الموازنة العامة للدولة.

بكلفة 41 مليار دينار

تواصل العمل بتنفيذ سد مندلي

بغداد/المدى

اعلنت وزارة الموارد المائية، الاربعاء، عن ان العمل لتنفيذ سد مندلي في محافظة ديالى متواصل بهدف تجميع مياه السيول والامطار بكلفة بلغت ٤١ مليار دينار. وقال بيان للوزارة نشرته (أصوات العراق) على موقعها ان «الملاكات الفنية والهندسية في المديرية العامة للسدود والخزانات التابعة لوزارة الموارد المائية تواصل تنفيذ اعمال سد مندلي الواقع في محافظة ديالى على بعد ٣كم شمال شرق مدينة مندلي» بكلفة «بلغت ٤١ مليار دينار».

وأشارالبيان الى ان هذا السد «ترابي ذو لب طيني يبلغ ارتفاعه ١٤م وبسعة خزن تبلغ (٣،٦٢) مليون م٣ والهدف من انشائه هو» تجميع مياه السيول والامطار بغية توظيفها لاغراض السقي والرعي والاستخدام البشري وتغذية المياه الجوفية».

باختصار

× انخفضت الاسهم الامريكية في بداية التعاملات يوم الثلاثاء اذ غذت المخاوف من الكساد اقبالا على بيع الشركات التي ترتبط أنشطتها بالسلع الاولية بما فيها اكسون موبيل

× باع الاجانب أسهم الشركات المصرية الكبرى يوم الثلاثاء مما دفع المؤشر الرئيسي للبورصة كيس ٣٠ للهبوط ٢،٢ بالمئة الى ٥٦٠٨،٩٦ نقطة

×ضخت السعودية والامارات ما يصل الى عشرة مليارات دولار في بنوكهما لتخفيف نقص السيولة في حين يحضر صناع القرار في دول الخليج العربية لمناقشة رد فعل منسق للازمة الاقتصادية العالمية

×هوت اسعار العقود الاجلة للذهب في السوق الامريكية الى ما يصل الى ثلاثة في المئة يوم الثلاثاء اذ أضر انتعاش الدولار وهدوء الاسواق العالمية بجاذبية المعدن النفيس كاستثمار بديل

× دعا مسؤولون حكوميون وخبراء اقتصاديون يوم الثلاثاء الى تقوية القطاع الخاص في الدول العربية من أجل النهوض بالتنمية وتقليص نسبة البطالة في العالم العربي

تراجع النفط مع استمرار المخاوف بشأن ضعف الطلب

لندن - وكالات

تراجعت أسعار النفط يوم الثلاثاء تحت ضغط من تنبؤات أن يسحق الركود العالمي الطلب على النفط الامر الذي قد يحد من أثر أي تخفيضات في الانتاج تجريها منظمة اوبك ونزل سعر العقود الاجلة للنفط الخام الامريكي الخفيف تسليم تشرين الثاني ٢،٧٥ دولار الى ٧١،٥٠ دولار لبرميل بحلول الساعة ١٣٣٣ بتوقيت جرينتش وكان قد سجل في وقت سابق أعلى مستوى خلال الجلسة عند ٧٥،٦٩ دولار وقفزت الاسعار ٢،٤٠ دولار يوم الاثنين وفقد سعر عقود مزيج النفط الخام برنت ٢،٧٥ دولار الى ٦٩،٢٨ دولار للبرميل وكانت الاسعار سجلت ذروة فوق ١٤٧ دولارا في منتصف تموز وثمة توقعات بان يخفض وزراء اوبك الانتاج في اجتماع طارىء يعقدونه في فيينا يوم الجمعة الا أن الجدل بشأن الكمية المطلوب سحبها من السوق قد يكون حاميا مع سعي المنظمة الى تحقيق توازن بين متطلبات السعر والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي الهش وقالت وكالة الطاقة الدولية ان خفض انتاج اوبك قد يطيل امد التباطؤ الاقتصادي العالمي وقال وزير النفط الايراني غلام حسين نوذري للصحفيين يوم الثلاثاء ان انخفاض الطلب على النفط الخام قد يدفع منظمة أوبك لخفض انتاجها بين مليوني برميل و٢،٥ مليون برميل يوميا وأضاف أن انخفاض الاسعار سيضر بالمستهلكين على المدى الطويل لانه يضر بامكانات الاستثمار وتجتمع أوبك يوم الجمعة في فيينا وسط ضغوط متزايدة من داخل المنظمة لخفض الانتاج وتم تقديم موعد الاجتماع من تشرين الثاني مع انخفاض الاسعار التي بلغت الى نحو نصف ما كانت عليه في تموز حين بلغت الذورة عند ١٤٧ دولارا للبرميل.

اقتصاديات الظل

إزالة الأسواق العشوائية

الأسـواق العشوائية التـي خلقتها الضرورة القصوى جـراء سـنوات العـوز والـفاقـة التي تعرض لها الشعب العراقي في مرحلة الحصار .. بقيت بوصفها مراكز تجارية تشكلت خارطتها إزاء ضعف السلطات التنفيذية بموازاة انعدام فرص العمل فتكرست ثقافة اغتصاب الأرصفة وامتدت إلى الشوارع تؤازرها حالة الإغراق السلعي ، وحـين تمت إزالـة بعض من هذه الأسـواق في بعض المناطق المزدحمة بعد أن كانت حاضنات لفعاليات اقتصاد الظل التي تكتنفها الريبة مثل الغش التجاري والتزوير وعمالة الأطفال ومصدر إزعاج للمارة وسبباً في الزحامات المرورية ، اعتبر هذا الإجراء بمثابة (قطع للأرزاق) من قبل العاملين في هذه الأسواق ، وطالب البعض من هؤلاء بتدخل الدولة لتنظيم هـذه الأسـواق وليس إزالـتـها إلى حـين توفير فرص للعمل ، خاصة لان الكثير من العوائل تعتاش على هذه الأسـواق .. الغريب في الأمر إن هذه الأسواق وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على خارطة قوى العمل أخذت بالاتساع في مراكز التجمعات في بغداد وانحسرت من المناطق السكنية !!.

قطاع المصارف يواصل تحقيقه اعلى نسبة تداول

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق لـلاوراق المالية ليوم الثلاثاء الماضي وهـي سابع جلسة تداول لشهر تشرين الاول الجاري اذ جرى فيها تداول اسهم (٣٤) شركة مساهمة بعدد اسهماً تجاوز (٤٨٦) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٧٦٥) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٤١) عقد تداول. وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٩٣،٢٪) وحجم التداول (٨٠،٨٪) كما حقق قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٤،٤٪) وحقق قطاع الفنادق المرتبة الثانية من حيث حجم التداول بنسبة (١٤،٣٪) في حين تقاسمت بافي القطاعات نسب التداول الباقية وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاع الخدمات بنسبة (٠،٠١٢٪) استقرار المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار والزراعة . انخفض مؤشر السوق العام وبشكل عام بنسبة (١،٩٨٧٪) عندما اقفل على (٥٠،٣٤١) نقطة .

اما العقود المنفذة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ (٢٦) عقد قاعة لغير العراقيين على اسهم شركات قطاعات المصارف والخدمات والصناعة تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (١٠٤) مليون سهم بقيمة تجاوزت (١٥٢) مليون دينار.

الاسهم اليابانية تهوي ٦،٨ ٪ عند الاغلاق

طوكيو - وكالات

واصلت الاسهم اليابانية الهبوط يوم الاربعاء وأنهى مؤشر نيكي الرئيسي جلسة التداول منخفضا ٦،٨ ٪ ليسجل أكبر خسارة منذ أسبوع مع تراجع أسهم شركات التصدير مثل سوني بعد ارتفاع الين مقابل اليورو وتزايد المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي.وذلك على ماذكرته وكـالات الانـبـاء ومنها رويترز.

وهوت أسهم مجموعة ميتسوبيشي يو.اف.جيه المالية وبنوك كبرى أخرى بعد أن قالت صحيفة نيكي الاقتصادية اليومية ان البنوك ستخفض الارباح المتوقعة.

وانخفضت أسهم شركات التجارة الكبرى مع هبوط النفط بفعل المخاوف من تراجع الطلب عليه.

وهبط مؤشر نيكي لاسهم الشركات اليابانية الكبرى ٦٣١،٥٦ نقطة أي بنسبة ٦،٨ في المئة الى ٨٦٧٤،٦٩ نقطة ليسجل أكبر هبوط في يوم واحد بالنسبة المئوية منذ يوم الخميس الماضي عندما هوى أكثر من ١١ ٪.

وانخفض مؤشر توبكس الاوسع نطاقا ٧،١ ٪ الى ٨٨٩،٢٣ نقطة.

صندوق النقد الدولي: مزيد من العجز يهدد المصارف الأوروبية

المدى/ الوكالات

لم يستبعد صندوق النقد الدولي «إمكانية تعثر» مزيد من المصارف الأوروبية في غمرة الشكوك القائمة بشأن تماسك مصادر تمويلها. واضافت رويترز التي نقلت الخبر

عن هذه المؤسسة المالية الدولية إن التمويل الشخصي «غير متوفر نظريا»، ولهذا السبب فستضطر تلك المصارف إلى الاعتماد على الدعم العمومي، وعلى بيع ودائعها.